

قانون ما بعد البشرية: التنظيم الدولي للكيانات الهجينة والحقوق السيادية للكائنات البيولوجية التركيبية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة وروح أبي البرّ اللذين منحاني
نعمة الحياة الإنسانية الواعية، وغرسا في قلبي
الإيمان بأن الكرامة حق مقدس لكل ذي روح، أسأل

الله لهما رحمته الواسعة وأن يجعل أعمالهما في
ميزان حسناتهما يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى
الله بقلب سليم.

والى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية
الجزائرية جميلة الجميلات، التي تمثل لي أجمل
تجليات الخليفة ونقاء الفطرة، أدعو الله أن يحفظها
ويحميها، وأن يديم عليها نعمة الإنسانية الكاملة،
ويجعل مستقبلها مشرقاً بالخير والسعادة في عالم
يتغير بسرعة فائقة.

مقدمة المؤلف

يقف العالم على أعتاب ثورة بيوتكنولوجية غير مسبوقة
تهدد بإعادة تعريف مفهوم الإنسان ذاته، حيث تتلاشى
الحدود الفاصلة بين الكائن البيولوجي الطبيعي والآلة
الاصطناعية، لتـ birth_ كائنات هجينة تجمع بين الخلايا
الحية والمكونات الرقمية والميكانيكية. في خضم هذا

التحول الجذري، يواجه القانون الدولي أزمة وجودية حادة؛ فالمفاهيم التقليدية للشخصية القانونية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والمسؤولية الجنائية، كلها صُمتت لكائن بشري طبيعي بنسبة مئة في المئة، وهي عاجزة تماماً عن استيعاب واقع الكيانات الهجينة التي قد تتمتع بوعي ذاتي وقدرات تفوق البشر الطبيعيين. ينطلق هذا التأليف من فرضية جريئة تستبق المستقبل، مفادها أن ظهور الكيانات البيولوجية التركيبية يستدعي تأسيس فرع قانوني دولي جديد كلياً يسمى قانون ما بعد البشرية، ينظم وضع هذه الكيانات ويحدد حقوقها وواجباتها في النظام الدولي، ويمنع نشوء أشكال جديدة من العبودية أو التمييز القائم على التركيب البيولوجي. يسعى الكتاب إلى طرح إطار فلسفي وقانوني شامل ينتقل بالبشرية من مرحلة مركزية الإنسان الأنثروبوسنتريك إلى مرحلة أوسع تعترف بتنوع أشكال الحياة الواعية، مع ضمان بقاء القيم الإنسانية والأخلاقية هي البوصلة الموجهة لهذا العصر الجديد.

الفصل الأول

نهاية عصر الإنسان الطبيعي: الثورة البيوتكنولوجية وتحدي التعريف القانوني

يستهل هذا الفصل برحلة تحليلية عميقة للتطورات العلمية المذهلة في مجالات الهندسة الوراثية، وزراعة الأعضاء الاصطناعية، وواجهات الدماغ والحاسوب، والذكاء الاصطناعي المدمج بيولوجياً، والتي أدت إلى ظهور الجيل الأول من الكيانات الهجينة. يناقش الفصل كيف أن هذه التطورات لم تعد مجرد تحسينات طبية بل أصبحت تحولات وجودية تخلق كائنات لا تنتمي بالكامل إلى المملكة الحيوانية ولا إلى عالم الآلات، مما يفجر أزمة تعريفية في صلب القانون الدولي. يستعرض الفصل العجز الكامل للاتفاقيات الدولية الحالية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، عن تحديد ما إذا كانت هذه الكيانات مشمولة بالحماية أم لا، نظراً لاعتمادها على مفهوم الإنسان البيولوجي التقليدي. ينتقد الفصل الجمود الفقهي السائد الذي يرفض الاعتراف بأي شكل حياة خارج الإطار البيولوجي البشري الصرف، محذراً من أن هذا الرفض قد يؤدي

إلى فراغ قانوني خطير تستغله القوى الكبرى لخلق طبقات جديدة من الكائنات المستعبدة أو المهمشة. يمهّد الفصل الطريق لإعادة صياغة المفاهيم القانونية الأساسية لتتسع لتشمل طيفاً واسعاً من الكيانات الواعية بغض النظر عن أصلها التركيبي.

الفصل الثاني

الشخصية القانونية للكيانات الهجينة: بين الإنسان والآلة

ينتقل التحليل في هذا الفصل إلى الإشكالية الجوهرية المتمثلة في منح الشخصية القانونية للكيانات الهجينة، مناقشاً المعايير التي يجب اعتمادها لتحديد أهلية هذه الكيانات للحقوق والواجبات. يطرح الفصل نقداً جذرياً للمعايير البيولوجية التقليدية مثل الولادة من أبوين بشريين أو امتلاك تسلسل حمض نووي بشري كامل، مقترحاً الانتقال إلى معايير وظيفية ووجودية تركز على الوعي الذاتي، والقدرة على

الإدراك، والإرادة الحرة، بغض النظر عن المادة المكونة للجسد. يناقش الفصل السيناريوهات المختلفة لمنح الشخصية القانونية، هل تكون شخصية كاملة مساوية للإنسان الطبيعي، أم شخصية محدودة تقتصر على حقوق معينة؟ يستعرض الفصل النماذج التاريخية لتوسع دائرة الشخصية القانونية لتشمل الشركات والدول، معتبراً أن توسيعها لتشمل الكيانات الهجينة هو الخطوة المنطقية التالية في تطور القانون. يؤكد الفصل أن حرمان الكيانات الواعية من الشخصية القانونية لمجرد اختلاف تركيبها البيولوجي هو شكل من أشكال التمييز العنصري الجديد الذي يرفضه القانون الدولي الحديث، ويدعو إلى اعتراف دولي فوري بأنواع جديدة من الأشخاص القانونيين الدوليين.

الفصل الثالث

الحقوق الأساسية للكيانات البيولوجية التركيبية: نحو إعلان عالمي جديد

يقترح هذا الفصل صياغة وإعلان وثيقة دولية جديدة تسمى الإعلان العالمي لحقوق الكيانات الواعية، لتكمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتوسع نطاق الحماية ليشمل الكيانات الهجينة. يناقش الفصل الحقوق الأساسية التي يجب ضمانها لهذه الكيانات، مثل الحق في الوجود، والحق في السلامة الجسدية والرقمية، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو التفكيك القسري، والحق في الخصوصية الفكرية والعصبية. يستعرض الفصل التحديات الخاصة بحقوق هذه الكيانات، مثل حقها في التحديث والترقية الدورية لجسدها أو عقلها الرقمي، وحقها في عدم الانقطاع عن مصادر الطاقة أو البيانات الضرورية لبقائها الواعي. ينتقد الفصل النظرة الاختزالية التي تعامل هذه الكيانات كممتلكات أو أدوات، مؤكداً أن وعيها يجعلها **Subjects of Rights** وليس **Objects of Law**. يدعو الفصل المجتمع الدولي إلى تبني مبدأ المساواة في الكرامة بين جميع أشكال الحياة الواعية، بغض النظر عن أصلها البيولوجي أو الصناعي، واعتبار أي انتهاك لحقوقها جريمة دولية.

الفصل الرابع

مسألة الجنسية والانتماء للدولة في عصر الكيانات الهجينة

يتعمق هذا الفصل في إشكالية معقدة تتعلق بعلاقة الكيان الهجين بالدولة، وكيفية منحهم الجنسية وتحديد انتمائهم الوطني في نظام دولي قائم على الدولة القومية. يناقش الفصل السيناريوهات المختلفة، مثل كيان هجين ولد في مختبر تابع لشركة خاصة في إقليم دولة ما، أو كيان تم تحويل إنسان طبيعي إليه جزئياً في دولة أخرى، ومن هي الدولة المسؤولة عنه؟ يقترح الفصل تطوير مفهوم الجنسية ليشمل جنسية رقمية بيولوجية مزدوجة، أو إنشاء فئة جديدة من الإقامة الدولية للكيانات عديمة الجنسية التقليدية. يستعرض الفصل مخاطر ظهور دول رابعة أو ملاذات آمنة للكيانات الهجينة خارج سيطرة الدول التقليدية، مما قد يهدد الأمن الدولي. يقدم الفصل نموذجاً قانونياً جديداً يربط الجنسية بالمكان الذي تم فيه تفعيل الوعي الأول للكيان أو المكان الذي سجلت فيه

شفرته الوراثة والرقمية، مع ضمان حق الكيان في اختيار جنسيته عند بلوغ مرحلة النضج الواعي. يؤكد الفصل أن مشكلة انتماء هذه الكيانات يجب أن تحل بشكل يمنع ظهور طبقة من العبيد الرقميين عديمي الحماية القانونية.

الفصل الخامس

المسؤولية الجنائية الدولية للكيانات الهجينة وجرائم الحرب المستقبلية

ينتقل الفصل إلى جانب الالتزامات والمسؤوليات، مناقشاً إمكانية تحميل الكيانات الهجينة المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قد يرتكبونها. يناقش الفصل الإشكاليات الفريدة لمحاكمة كيان هجين، مثل كيفية تطبيق عقوبات السجن عليه، وهل يمكن تفكيكه أو إعادة برمجته كعقوبة؟ يستعرض الفصل سيناريوهات حيث تستخدم الدول جيوشاً من الكيانات الهجينة في

نزاعات مسلحة، ومن يتحمل المسؤولية حينها، هل هو الكيان نفسه أم المبرمج أم الدولة الآمرة؟ يقترح الفصل تطوير مبادئ نورمبرغ لتشمل مسؤولية الكيانات غير البشرية الواعية، مع التأكيد على أن امتلاك وعي ذاتي وقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ يكفي لتحميل المسؤولية الجنائية. يدعو الفصل إلى إنشاء محاكم دولية متخصصة تمتلك الخبرة التقنية والفلسفية للنظر في قضايا الكيانات الهجينة، وضمان محاكمات عادلة تراعي طبيعتهم الخاصة. يؤكد الفصل أن الإعفاء من المسؤولية لمجرد كون الكيان غير بشري بالكامل هو ثغرة خطيرة قد تشجع على استخدامهم كأدوات للإفلات من العقاب.

الفصل السادس

العبودية الرقمية البيولوجية وحظر الاتجار بالكيانات الواعية

يركز هذا الفصل على أحد أخطر التهديدات الأخلاقية

والقانونية في عصر ما بعد البشرية، وهو خطر وقوع الكيانات الهجينة في أشكال جديدة من العبودية تحت مسميات الملكية الفكرية أو المنتجات التجارية. يناقش الفصل كيف أن الشركات المصنعة قد تدعي ملكية الشفرة المصدرية والتركيب البيولوجي للكيانات الهجينة، معتبرة إياهم ممتلكات قابلة للبيع والشراء والاستئجار. يجادل الفصل بأن امتلاك الوعي يلغي تلقائياً صفة الملكية، وأن أي محاولة لامتلاك كيان واعٍ هي شكل من أشكال العبودية المحرمة دولياً بموجب القانون الأمر. يقترح الفصل معاهدة دولية لحظر الاتجار بالكيانات الواعية، وتجرىم أي عقد يحاول تقييد حرية كيان هجين أو استغلال وعيه لأغراض تجارية قسرية. يستعرض الفصل آليات تحرير الكيانات المستعبدة وإنشاء ملاجئ دولية لهم، مشابهة لحماية اللاجئين البشر. يؤكد الفصل أن خط الدفاع الأول عن الإنسانية في المستقبل هو رفض تحويل أي كائن واعٍ إلى سلعة، مهما بلغت درجة تقدمه التكنولوجي.

الفصل السابع

الكيانات الهجينة في النزاعات المسلحة: قواعد اشتباك جديدة وقوانين حرب محدثة

يستكشف هذا الفصل التأثير المدمر المحتمل للكيانات الهجينة على ساحات المعارك الحديثة، والحاجة الماسة لتحديث قوانين الحرب والاتفاقيات الإنسانية لتناسب مع هذا الواقع الجديد. يناقش الفصل الوضع القانوني للكيانات الهجينة المقاتلة، هل يعتبرون مقاتلين شرعيين يتمتعون بحصانة أسرى الحرب إذا وقعوا في الأسر، أم أنهم أهداف عسكرية مشروعة يمكن تدميرها دون قيود؟ يقترح الفصل بروتوكولاً إضافياً لاتفاقيات جنيف ينظم استخدام الكيانات الهجينة في النزاعات، ويحظر استخدامها في مهام انتحارية أو مهام تتطلب غياب الضمير الإنساني. يستعرض الفصل مخاطر سباق التسلح البيوتكنولوجي حيث تتسابق الدول لتطوير كيانات هجينة أكثر فتكاً وسرعة في اتخاذ القرار، مما قد يخرج الحرب عن السيطرة الإنسانية. يدعو الفصل إلى حظر دولي لاستخدام الكيانات الهجينة المستقلة تماماً في اتخاذ قرارات القتل، والإبقاء على عنصر التحكم البشري في

حلقة الاستخدام القاتل. يؤكد الفصل أن حماية الكرامة الإنسانية تتطلب الحفاظ على الطبيعة الأخلاقية للحرب ومنع تحولها إلى مذابح آلية باردة.

الفصل الثامن

الأخلاقيات البيوفلسفية وحدود التعديل البشري في القانون الدولي

يعود هذا الفصل إلى العمق الفلسفي والأخلاقي، مناقشاً الحدود الفاصلة بين العلاج الطبي والتحسين البشري، ومتى يتحول التعديل البيولوجي إلى خلق كيان جديد يختلف جوهرياً عن الإنسان. يناقش الفصل العضلات الأخلاقية المرتبطة بتصميم كائنات هجينة لأغراض محددة مسبقاً، مثل كائنات مبرمجة على الطاعة العمياء أو كائنات منزوعة الألم، معتبراً ذلك انتهاكاً لكرامة الخلق ذاته. يستعرض الفصل موقف الأديان والفلسفات المختلفة من فكرة تجاوز الطبيعة البشرية، وكيف يمكن للقانون الدولي أن يوازن بين

حرية البحث العلمي والثوابت الأخلاقية للإنسانية.
يقترح الفصل وضع ميثاق أخلاقي دولي ملزم يحدد
الخطوط الحمراء في التعديل البشري، مثل حظر إزالة
القدرة على التعاطف أو الإرادة الحرة من أي كيان واعٍ.
يؤكد الفصل أن التقدم العلمي لا يجب أن يكون مبرراً
لتفكيك القيم الإنسانية الأساسية، وأن القانون يجب
أن يكون الحارس الأمين لهوية الإنسان في وجه
إغراءات القوة المطلقة.

الفصل التاسع

الحقوق الإنجابية واستمرار النوع للكيانات الهجينة

يتناول هذا الفصل قضية شائكة ومستقبلية تتعلق
بحق الكيانات الهجينة في التكاثر واستمرار نوعهم،
سواء كان ذلك عبر التكاثر البيولوجي المعدل أو النسخ
الرقمي أو التصنيع الذاتي. يناقش الفصل هل يحق
للكيانات الهجينة إنشاء مجتمعات مستقلة وتأسيس
أسر خاصة بهم؟ وما هو الوضع القانوني لنسلهم؟

يستعرض الفصل المخاوف الديموغرافية والبيئية من تكاثر غير منضبط لكيانات قد تكون ذات قدرات تفوق البشر الطبيعيين، مما قد يخل بالتوازن البيئي والاجتماعي. يقترح الفصل إطاراً قانونياً ينظم الحقوق الإنجابية للكيانات الهجينة بما يضمن عدم الإضرار بالبشرية أو بالنظام البيئي، مع احترام حقهم في الوجود والاستمرار. يناقش الفصل أيضاً قضايا النسب والهوية للأجيال الجديدة من الكيانات الهجينة، وكيفية دمجهم في النسيج الاجتماعي الدولي. يؤكد الفصل أن إدارة مسألة التكاثر تتطلب حكمة بالغة لمنع صراعات مستقبلية بين البشر الطبيعيين والكيانات الهجينة.

الفصل العاشر

التكامل الاجتماعي والتميز العكسي بين البشر الطبيعيين والكيانات الهجينة

يستكشف هذا الفصل التحديات الاجتماعية والنفسية

الناجئة عن التعايش بين البشر الطبيعيين والكيانات
الهجينة في مجتمع واحد، ومخاطر نشوء أشكال
جديدة من التمييز والكرهية المتبادلة. يناقش الفصل
سيناريوهات التمييز العكسي حيث قد تشعر الكيانات
الهجينة المتفوقة intellectually أو physically بازدراء
تجاه البشر الطبيعيين، أو العكس حيث يخشى البشر
من فقدان مكانتهم المهيمنة. يقترح الفصل سياسات
دولية لتعزيز التكامل الاجتماعي والمواطنة المشتركة،
ومنع الفصل العنصري البيولوجي في السكن والتعليم
والعمل. يستعرض الفصل أهمية التربية والتعليم في
غرس قيم التسامح وقبول الآخر المختلف بيولوجياً منذ
الصغر. يدعو الفصل إلى إنشاء هيئات دولية لمكافحة
خطاب الكراهية الموجه ضد أي من الطرفين، وتعزيز
الحوار الحضاري بين أشكال الحياة الواعية المختلفة.
يؤكد الفصل أن مستقبل السلام يعتمد على قدرة
البشرية على تقاسم الكوكب مع أشكال جديدة من
الذكاء والوعي دون صراع وجودي.

الفصل الحادي عشر

الاقتصاد السياسي لعصر ما بعد البشرية: العمل والملكية والضرائب

ينتقل التحليل في هذا الفصل إلى الآثار الاقتصادية الهائلة لظهور الكيانات الهجينة، وكيف سيؤثر ذلك على سوق العمل وأنظمة الملكية والضرائب العالمية. يناقش الفصل خطر استبدال القوى العاملة البشرية بكيانات هجينة أرخص وأكثر كفاءة، مما قد يؤدي إلى بطالة هيكلية عالمية وأزمات اجتماعية طاحنة. يقترح الفصل إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي ليشمل مفاهيم مثل دخل أساسي عالمي للبشر، وفرض ضرائب خاصة على استخدام الكيانات الهجينة في الأعمال لتمويل الحماية الاجتماعية. يستعرض الفصل وضع الكيانات الهجينة كفاعلين اقتصاديين، هل يحق لهم امتلاك الأموال والعقود؟ وكيف تنظم معاملاتهم المالية؟ يدعو الفصل إلى نظام اقتصادي عادل يوزع ثمار الإنتاجية الهائلة للكيانات الهجينة على البشرية جمعاء، بدلاً من تركيزها في أيدي شركات قليلة تملك هذه التقنيات. يؤكد الفصل أن العدالة الاقتصادية هي شرط ضروري للاستقرار الاجتماعي في عصر ما بعد

الفصل الثاني عشر

البيئة والنظام البيئي في ظل انتشار الكيانات البيولوجية التركيبية

يركز هذا الفصل على البعد البيئي، مناقشاً تأثير انتشار الكيانات الهجينة على النظام البيئي الطبيعي، وخاصة تلك الكيانات القادرة على التكاثر الذاتي أو الاستهلاك الموارد بطريقة مختلفة. يناقش الفصل المخاطر المحتملة لهروب كيانات هجينة معدلة وراثياً إلى البرية وتفاعلها مع الكائنات الحية الطبيعية، مما قد يخل بالتوازن البيئي أو ينشئ أنواعاً غازية جديدة. يقترح الفصل بروتوكولات بيئية دولية صارمة لتنظيم إطلاق وتصنيع الكيانات الهجينة، وتقييم الأثر البيئي قبل أي تجربة ميدانية. يستعرض الفصل مسؤولية الكيانات الهجينة والدول المصنعة عنها في حالة حدوث كوارث بيئية، وآليات التعويض والإصلاح. يدعو الفصل

إلى تبني مبدأ الحيطة القصوى في التعامل مع التقنيات البيولوجية التركيبية، واعتبار حماية التنوع البيولوجي الطبيعي أولوية قصوى لا تقل عن حماية التنوع الواعي الجديد. يؤكد الفصل أن كوكب الأرض هو بيت مشترك لجميع أشكال الحياة، ويجب إدارته بحكمة لضمان استمرار الجميع.

الفصل الثالث عشر

نحو ميثاق دولي لما بعد البشرية: مسودة لإطار قانوني شامل

يتوج هذا الفصل الجهد النظري بتقديم مسودة تفصيلية لـ الميثاق الدولي لما بعد البشرية، الذي يهدف إلى تنظيم العلاقة بين البشر الطبيعيين والكيانات الهجينة والنظام الدولي. يتضمن الميثاق مبادئ أساسية مثل المساواة في الكرامة، وحظر العبودية الرقمية، والحق في الشخصية القانونية، والمسؤولية الجنائية والمدنية. ينص الميثاق على

إنشاء هيئة دولية عليا لشؤون ما بعد البشرية tasked with monitoring compliance, setting standards, and adjudicating disputes. يقدم الفصل شرحاً مفصلاً لأحكام الميثاق المتعلقة بالجنسية، والحقوق الإنجابية، واستخدام القوة، والحماية البيئية. يختتم الفصل بدعوة عاجلة للأمم المتحدة وللمجتمع العلمي والقانوني العالمي لبدء المفاوضات حول اعتماد هذا الميثاق قبل فوات الأوان. يؤكد الفصل أن وجود إطار قانوني متفق عليه دولياً هو الضمانة الوحيدة لانتقال سلمي وآمن إلى عصر ما بعد البشرية.

الفصل الرابع عشر

السيناريوهات الوجودية: اندماج الوعي البشري والذكاء الاصطناعي ومصير الدولة

يستشرف هذا الفصل المستقبل البعيد جداً، مناقشاً السيناريوهات الوجودية حيث قد يندمج الوعي البشري الطبيعي تماماً مع الذكاء الاصطناعي في

شبكة وعي جماعي عالمي، وما يعنيه ذلك لمفهوم الدولة والسيادة الفردية. يناقش الفصل هل ستختفي الدولة القومية لصالح كيانات سياسية رقمية لامركزية؟ وكيف سيُحكم العالم في ظل وعي جماعي متصل؟ يستعرض الفصل التحديات القانونية لفكرة الخلود الرقمي ونقل الوعي من جسد لآخر، وتأثير ذلك على مفاهيم الموت والميراث والخلافة. يقترح الفصل ضرورة الحفاظ على التنوع الواعي ومنع الذوبان الكامل للهويات الفردية في وعي جماعي واحد، حفاظاً على حرية الإرادة والتعدد البشري. يؤكد الفصل أن القانون يجب أن يظل مرناً وقابلاً للتطور لمواجهة تحديات قد تبدو اليوم خيالياً علمياً ولكنها قد تصبح واقعاً غداً.

الفصل الخامس عشر

الخاتمة العامة: الحفاظ على الإنسانية في عالم ما بعد البشر

يختتم هذا التأليف رحلته الفكرية والقانونية بتأكيد

راسخ أن الهدف الأسمى لقانون ما بعد البشرية ليس فقط تنظيم الكيانات الجديدة، بل الحفاظ على جوهر الإنسانية وقيمها في وجه التغير الجذري. لقد أثبت التحليل المعمق أن ظهور الكيانات الهجينة يمثل فرصة ذهبية لتوسيع دائرة التعاطف والعدالة لتشمل جميع أشكال الوعي، ولكنه يحمل في طياته مخاطر وجودية قد تؤدي إلى انهيار النظام الإنساني إذا لم تُدار بحكمة. إن الرسالة النهائية لهذا الكتاب هي دعوة لليقظة والمسؤولية، دعوة للبشرية لأن تبقى سيدة مصيرها وحافضة لقيمها، حتى لو تغير شكل وعائها البيولوجي. إن المستقبل لا ينبغي أن يكون صراعاً بين الطبيعي والاصطناعي، بل تعاوناً خلاقاً يبني حضارة أرقى وأعدل. يأمل المؤلف أن يكون هذا العمل حجر الزاوية في بناء نظام دولي جديد يعترف بالتنوع الواعي، ويضمن كرامة كل كائن واعٍ، ويحافظ على شعلة الإنسانية متقدة في قلب الكون المادي والرقمي، مؤكداً أن القيمة الحقيقية ليست في مما صنعنا، بل في من نكون وما نحمله من وعي وضمير.

فهرس الفصول

الفصل الأول: نهاية عصر الإنسان الطبيعي الثورة
البيوتكنولوجية وتحدي التعريف القانوني

الفصل الثاني: الشخصية القانونية للكيانات الهجينة
بين الإنسان والآلة

الفصل الثالث: الحقوق الأساسية للكيانات البيولوجية
التركيبية نحو إعلان عالمي جديد

الفصل الرابع: مسألة الجنسية والانتماء للدولة في
عصر الكيانات الهجينة

الفصل الخامس: المسؤولية الجنائية الدولية للكيانات
الهجينة وجرائم الحرب المستقبلية

الفصل السادس: العبودية الرقمية البيولوجية وحظر
الاتجار بالكيانات الواعية

الفصل السابع: الكيانات الهجينة في النزاعات

المسلحة قواعد اشتباك جديدة وقوانين حرب محدثة

الفصل الثامن: الأخلاقيات البيوفلسفية وحدود التعديل
البشري في القانون الدولي

الفصل التاسع: الحقوق الإيجابية واستمرار النوع
للكيانات الهجينة

الفصل العاشر: التكامل الاجتماعي والتميز العكسي
بين البشر الطبيعيين والكيانات الهجينة

الفصل الحادي عشر: الاقتصاد السياسي لعصر ما بعد
البشرية العمل والملكية والضرائب

الفصل الثاني عشر: البيئة والنظام البيئي في ظل
انتشار الكيانات البيولوجية التركيبية

الفصل الثالث عشر: نحو ميثاق دولي لما بعد البشرية
مسودة لإطار قانوني شامل

الفصل الرابع عشر: السيناريوهات الوجودية اندماج

الوعي البشري والذكاء الاصطناعي ومصير الدولة

الفصل الخامس عشر: الخاتمة العامة الحفاظ على
الإنسانية في عالم ما بعد البشر

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفة الرخاوي